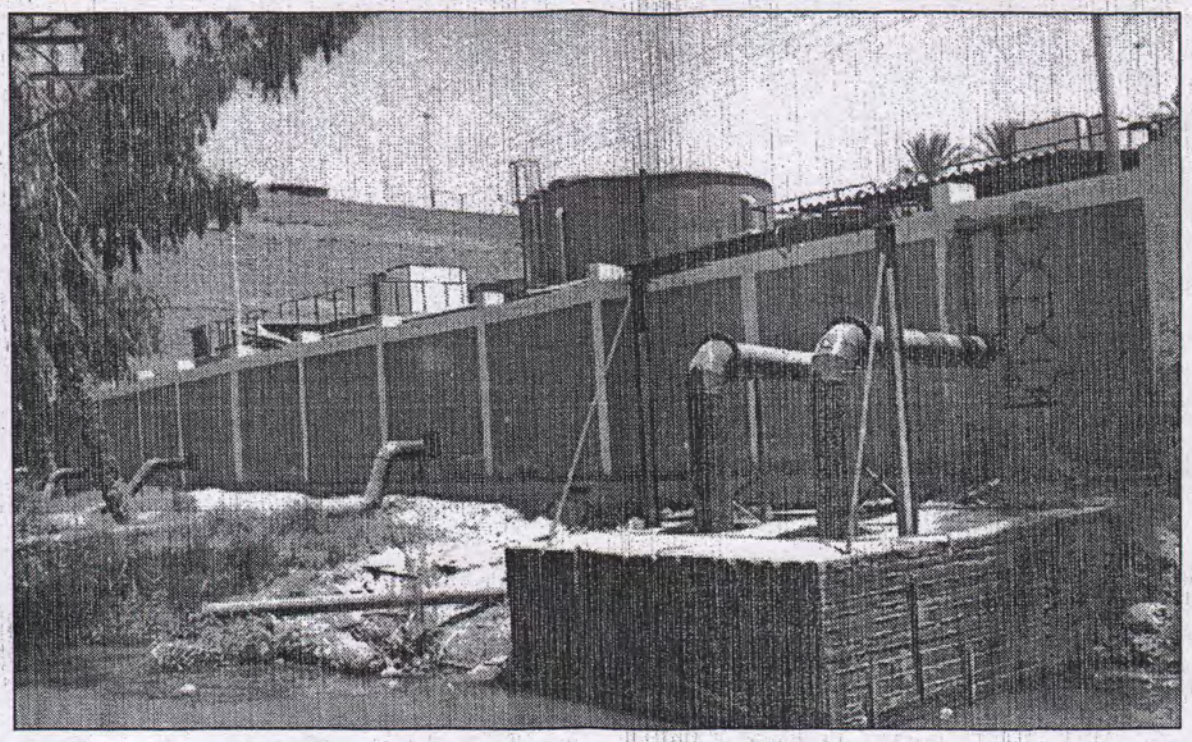

١٢ مليون عداد مياه فى القاهرة تحتاج إلى ٢ مليار جنيه لإصلاحها

كالعادة اصدرت الحكومة قرارا عشوائيا بزيادة اسعار مياه الشرب فى القاهرة الكبرى بنسبة ١٠٠٪ دون أن تكلف نفسها عناء دراسة تبعات هذا القرار.. ويبدو ان الحكومة تريد السير دائما فى الطريق الخطأ فلا يخفى على وزير الإسكان أو مسئولى الهيئة القومية لمياه الشرب أن ١٢ مليون عداد مياه فى القاهرة لا تعمل فضلا عن أن قطاع كبير من مساكن العاصمة لا يوجد بها عدادات من الأصل الأمر الذى يعنى أن الحكومة عقدت العزم على ابتزاز الفقراء ومحدودى الدخل وفرض تقديرات جزافية وعشوائية على استهلاك مياه الشرب.

وفى الوقت الذى تدعى الحكومة فيه أنها تبذل جهودا مضنية لجذب الشباب للسكن فى المدن الجديدة نجد أنها تصر على فرض تعريفة مغالى فيها لمياه الشرب فى المدن الجديدة الأمر الذى يعنى أن الحكومة تنتهج سياسة الترويج للسكن فى المدن الجديدة «على الورق» وتتبع سياسة التطفيش فى الواقع. لا أحد فى مصر باستثناء اعضاء الحكومة الرشيدة يوافق على قرار رفع اسعار مياه الشرب فى ظل تدنى مستوى الأجور وعدم قدرة الدولة على د قف صاروخ الأسعار الذى لكل الأخضر واليابس فى المرحلة الماضية.

الأحرار ترصد القرار الأزمة ورؤية الخبراء لضمان ترشيد استهلاك مياه الشرب وروصول الدعم المخصص فى الموازنة لمستحقيه.

كان الاجتماع الذى عقدته لجنة الإسكان بمجلس الشعب مع وزير الإسكان الدكتور محمد إبراهيم مثالا صارخا على الرفض الشعبى لسياسات وقرارات الحكومة فى الآونة الأخيرة والهادفة إلى ابتزاز محدودى الدخل وإصرارها على قيام الفقراء والمعدمين من هذا الشعب بدفع فاتورة البذخ الحكومى غير المحدد والقيام بدور اساسى فى تعويض الزيادة الرهيبة المتوقعة فى عجز الموازنة للدولة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على بعض الواردات.

حيث طالب اعضاء لجنة الإسكان بسرعة إلغاء التعريفة الجديدة لمياه الشرب وذلك من خلال ١٢ طلب إحاطة تقدموا بها إلى المجلس وأكد حيدر بغدادى عضو المجلس أن التعريفة الجديدة لا يمكن تطبيقها فى ظل وجود ١٢ مليون عداد متعطل وتحتاج إلى ٢ مليار جنيه لإصلاحها وإعادة تشغيلها مؤكدا أن اعتماد الحكومة على ما هو موجود من عدادات يعنى أنها سوف تنتهج سياسة التقديرات الجزافية فى تحصيل فواتير مياه الشرب وهاجم سياسات الحكومة الجديدة التى تسعى إلى خصخصة مياه الشرب بعد تحويل مرفق المياه إلى شركة قابضة وزيادة أسعار المياه بشكل لا يتناسب مع النسبة الغالبة من محدودى الدخل.

وفى الاجتماع وامام وزير الإسكان تساءل العضو محمد عودة أين هذه المياه التى تسعى الحكومة لزيادة أسعارها وهناك مناطق كثيرة محرومة من المياه ولا تصل إليها إلا فى ساعات متأخرة من الليل واجمع أعضاء اللجنة على أن التقديرات التى تم فرضها على المواطنين خلال الشهرين الماضيين قد تمت بطريقة عشوائية وأن الزيادات غير مبررة وطالبوا بضرورة البحث عن بدائل أخرى لتعويض الزيادة فى عجز الموازنة العامة للدولة غير زيادة أسعار مياه الشرب.

واضطر محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان أمام هذا الهجوم الكاسح للهروب من اجتماع اللجنة بعد تدخل الدكتور أحمد فتحى سرور عاد وزير الإسكان إلى الاجتماع مرة أخرى ليؤكد أن المياه من السلع الغالية جدا ويجب أن نحافظ عليها وأشار إلى أن الشركة القابضة التى تم إنشاؤها من أجل الحفاظ على استثمارات قدرت بـ٦٥ مليار جنيه توازى فى الوقت الحالى ٢٠٠ مليار جنيه وقال إنه على استعداد لإلغاء قرار زيادة أسعار مياه الشرب إلا انه قال إن المياه سوف تختفى خلال اربعة أشهر.

وكما هو واضح أن وزير الإسكان لم يتعرض للمشاكل التى اثارها النواب والتى تتعلق بكيفية تطبيق التعريفة الجديدة لمياه الشرب ولم يقل الوزير كيف ستقوم وزارته بضمان تحقيق العدالة فى تحصيل فواتير المياه.. وهل ستنفق الوزارة ٢ مليار جنيه على تركيب عدادات جديدة ام أنها ستكتفى بإجراء صيانة صورية للعدادات الموجودة للضحك على الناس وتحصيل اموالهم بأسلوب عشوائى.

ولم يرد الوزير كذلك على مناقشات النواب التى حذرت من حدوث صدامات بين المحصلين والمواطنين بسبب التقديرات الجزافية التى من المؤكد انها ستحدث خصوصا مع تكرار مثل هذه الحوادث فى منطقة العباسية والمطرية والأحرار طرحت كل هذه التساؤلات على الخبراء والمتخصصين للبحث عن إجابة عليها.

سبب المشكلة

فى البداية يقول محمد ابوالعينين إن سبب المشكلة منذ البداية يكمن فى انه تم تحديد تسعيرة للمياه عام ١٩٩٦ بمبلغ ٢٣ قرشا للمتر المكعب وقامت جميع المحافظات بتنفيذ وتطبيق هذه التسعيرة ما عدا محافظة القاهرة وهو أمر مخالف للدستور حيث تمت التفرقة بين مواطنى الجمهورية وسكان محافظة القاهرة فى دفع ثمن مياه الشرب وبالتالى كان يجب على محافظة القاهرة تنفيذ التسعيرة التى تم تطبيقها على جميع المواطنين فى مصر وعندما فكرت الهيئة فى إزالة هذا الخلل وبدأت فى تطبيق التعريفة المطبقة على جميع محافظات الجمهورية على سكان محافظة القاهرة كان من الطبيعى أن يزيد قيمة فاتورة تحصيل استهلاك المياه طبقا للزيادة وهو ١١ قرشا حيث كان المواطنون فى القاهرة يدفعون ١٢ قرشا فى المتر المكعب ويعد تنفيذ القرار الجديد اصبح ٢٣ قرشا.

ويضيف رئيس لجنة الإسكان فى مجلس الشعب لكن فى ظل عدم ترشيد الاستهلاك وارتفاع نسبة الفاقد من المياه نتيجة عدم الصيانة الدورية للحنفيات وعدم وجود عدادات سليمة تحدد الاستهلاك الحقيقى لكل اسرة من المياه فكان من الطبيعى أن يتم التقدير جزافيا وتكون المبالغ ضخمة خاصة وان مرفق المياه اضاف مبالغ تراكمية على مدى ٤ سنوات فخوجىء المواطنون بهذه المبالغ الهائلة لكن لدواعى اجتماعية لم يتم قطع المياه عنهم حتى بعد رفضهم دفع هذه المبالغ.

ويؤكد ابوالعينين أنه قد تم وضع خطة متكاملة لإصلاح العدادات التالفة على نفقة الدولة وتركيب ٢٠ الف عداد جديد على أساس أن يقوم المواطنون بدفع ثمنه على هيئة اقساط على مدى سنتين.

ويشير ابوالعينين إلى سبب رفع تعريفة مياه الشرب فيقول إن شبكات المياه فى حاجة إلى إحلال وتجديد لأن يتم هذا التجديد إلا إذا توافرت لدى الهيئة موارد مالية تضمن تجديدها حتى تستطيع الدولة القيام به مع الحفاظ على جودة المياه وكميتها حيث إن تلف هذه الشبكات يؤدى إلى ارتفاع نسبة الفاقد من المياه وبالتالى فإن المشكلة الأساسية تتركز فى إحلال وتجديد شبكات المياه.

ويؤكد ابوالعينين إنه رغم زيادة سعر المتر المكعب للمياه إلى ٢٣ قرشا إلا انه مازال مدعما لأن تكلفته الفعلية تتراوح ما بين ١٥ قرشا إلى ١٠٠ قرش حسب تقدير وزير الإسكان وبالتالى فإن الدعم مازال مستمرا على مياه الشرب مشيرا إلى ظاهرة الإسراف الشديد فى الاستهلاك المياه وقال من المفترض الا يتجاوز استهلاك الفرد من المياه ٢٠ مترا مكعبا فى الشهر.

وفى هذه الحالة فإن المواطن الذى يستهلك هذا القدر المعقول من المياه سوف يدفع نحو ٤٦٠ قرشا فى السعر فقط وذلك فى ظل وجود عداد سليم يحسب استهلاك الفرد أو الأسرة بشكل دقيق.

ويؤكد ابوالعينين أن المبالغ التى تم فرضها على المواطنين تحتوى على الكثير من الأخطاء وهو الأمر الذى يتطلب مراجعة كافة هذه الفواتير التى صدرت ووضع أسس جديدة للتقييم دون مبالغة ولن يتم هذا الأمر إلا من خلال توافر عدادات سليمة لكل اسرة حتى لا تتم التقديرات بصورة عشوائية أو جزافية.

ويضيف ابوالعينين إنه تم عمل دراسة كاملة على المناطق المحرومة من المياه واتضح أن ٩٦٪ من قرى مصر تتوافر بها المياه وقد اتفقت الحكومة على توفير قرضين لها من صندوق الدعم الكويتى لتوفير المياه للمناطق المحرومة منها وبلغ كل قرض ٢٤٠ مليون دولار بشرط أن توفر مصر جزءا من هذا المبلغ المخصص لهذه المشروعات وبالتالى لن يتوفر هذا المبلغ إلا من خلال رفع تسعيرة مياه الشرب فى القاهرة مثل باقى محافظات الجمهورية الأخرى.

أسلوب جباية

ويرى عاطف الأشمونى عضو مجلس الشعب أن تحديد الفواتير بهذه المبالغ الضخمة يعتبر أسلوبا من أساليب الجباية التى اعتادت عليها الحكومة لتحصيل مبالغ من المواطنين لسداد ديونها ويضيف من المعروف أن هيئة مرفق المياه مدينة بمبلغ ٨,٩ مليار جنيه فى حين أن وزير الإسكان أكد أن هذا المبلغ وصل الآن إلى ١١ مليار جنيه.

ويشير الأشمونى إلى خطأ فادح وقعت فيه الهيئة وهو أنها قامت بتحديد مبالغ استهلاك المياه عن شهر أكتوبر وهو لم ينته بعد وفوجىء المواطنون بمبالغ هائلة لشهور يوليو وأغسطس وسبتمبر واكتوبر لأنها حسبت على أساس عدد الشقق وعدد الغرف بإيصالات ثابتة بزيادة ١١ قرشا على كل متر مكعب من المياه.

ويوضح الأشمونى أنه لا يتم تقدير الاستهلاك الفعلى للمياه لأن الهدف الأساسى هو تحصيل مبالغ طائلة للهيئة حتى لو تم ذلك بدون وجه حق حتى تستطيع سداد ديونها دون الالتفات إلى عدم تناسب الدخول مع الزيادات المتلاحقة فى الأسعار المواطنين ويضيف من المعروف أن هناك ١٩ حقا يكفلها الدستور والقانون للمواطنين أول هذه الحقوق هو حقهم فى الحياة والماء وهو مصدر الحياة فكيف إذن يتم تسعير الحياة ويبيعها للمواطنين وإذا كانت الحكومة قامت بتحديد سعر المياه فهذا من منطلق توصيلها للمواطنين وتنقيتها لكن المشكلة ليست فى التسعيرة لكن فى التقديرات الجزافية التى يتم فرضها على المواطنين فى ظل عدم وجود عدادات مياه فى ملايين العقارات فى مصر فضلا عن أن قطاعا عريضا من المساكن عداداتها تالفة وتحتاج إلى تغيير ويقول فى حى المطرية مثلا من بين كل ٢٠٠ منزل يوجد منزل واحد فقط به عداد للمياه بالإضافة إلى عدم وجود تقدير فعلى للاستهلاك فإذا كان مبلغ تحصيل المياه بالتسعيرة الجديدة وفى وجود عداد يصل إلى ٣٦ جنيها فإن هذا المبلغ يصل بدون عداد إلى ٣٣١ جنيها وهذا معناه أن الفواتير التى تم تحصيلها للمواطنين من استهلاكهم للمياه تقديرات جزافية وعشوائية ولا تستند إلى أى معايير أو أسس صحيحة وجاءت بمبالغ ضخمة لم يستوعبها المواطنون ولم يكن هناك أى حل أمامهم إلا الاعتداء على محصلى المياه كما حدث فى العباسية والمطرية.

ويرى الأشمونى أن أهم خطوة الآن هى إحلال وتجديد شبكات المياه لأنها تتسبب فى تسريب كميات هائلة من المياه وهو الأمر الذى يمثل خطورة كبيرة على طريق ترشيد استهلاك المياه ومن ثم ترشيد الدعم المخصص وأشار أيضا إلى تخفيض من الجمارك والضرائب منذ فترة طويلة لكن تم إهمال هذه الخطوة ومع اقتراب وقت تنفيذ اتفاقية الجات عام ٢٠٠٥ اضطرت الحكومة خلال الشهر الماضى لتخفيض الجمارك فاصبح هناك نقص فى الموارد السيادية وبالتالى لا مفر من تعويض هذا النقصان والذى لا تفكر الحكومة فى تعويضه إلا من خلال رفع أسعار الخدمات التى تقدمها الحكومة وذلك لكافة المواطنين وهو الأمر الذى حدث قبل اسابيع مع السولار.

ويقول د.جمال إذا كانت الدولة تريد تعويض العجز الذى حدث فى الموارد السيادية عن طريق المواطنين فيجب عليها أن تبحث أولا عن سبل لزيادة الأجور حتى تتناسب مع الزيادات المستمرة فى أسعار السلع والخدمات وبالتالى يجب قبل زيادة سعر المياه أن تتجه الدولة إلى إصلاح عدادات المياه التالفة على نفقتها مع ضرورة تخفيض الجمارك على مستلزمات تعقيم المياه وعلى العدادات المستوردة حتى تستطيع توفير المياه للمواطن البسيط بتكلفتها الفعلية بحيث يصل الدعم على هذه الخدمة لمستحقيه فقط.

ويؤكد د.جمال أن التقديرات التى تم فرضها على المواطنين ليس لها أى صلة بالعدادات إنما تم حسابها بطريقة جزافية وعشوائية وكان الحكومة تسرق المواطنين بطرق قانونية وحتى تحفظ ماء وجهها قامت بتوفير عدادات مشكوك فى صلاحيتها وهى عبارة عن صفقة عدادات مجددة وليست جديدة وللأسف سوف توفرها للمواطنين وعلى نفقتهم الخاصة شاملة الصيانة مؤكدا أن الحكومة سوف تضحك على كل المواطنين عن طريق توفير عدادات مشكوك فى سلامتها حتى تستطيع أن تسرق المواطنين مرة أخرى لكن بالتقسيط.

توفير مليار جنيه

يرى د.صلاح الجندى استاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة أن المبالغة فى رفع تكاليف المياه يجبر بعض المواطنين على التلاعب فى العدادات ولهذا يجب أن تراعى الدولة مخدودى الدخل فى قيمة ما يتم تحصيله من تكاليف فاتورة المياه كما يجب على الحكومة أن تبادر أولا بإصلاح العدادات التالفة وتوفير عدادات جديدة للمواطنين بالتقسيط المريح وأن تتحمل ٥٠٪ من قيمة الإصلاح وتوفير العدادات وتحمل قيمة هذا القسط البسيط على فواتير المياه بما يتناسب مع محدودى الدخل.

ويؤكد د.صلاح أن التقدير العشوائى لا يعطى أى نتيجة إيجابية ولايزيد الحصيلة التى ترجوها الدولة بل سيزيد من نسبة التهرب عن طريق التلاعب فى العدادات لأن هذا التقدير سيؤدى إلى تعثر المواطنين فى السداد وبالتالى لن تقوم الدولة بتنفيذ سياستها فى سداد ديونها.

ويطالب د.الجندى بأن تبادر الحكومة بعمل حملة على المنازل للتأكد من سلامة العدادات وصلاحيتها وأن تقوم بتوزيع عدادات سليمة على المواطنين على أساس أن تأخذ ثمنها على هيئة أقساط شهرية لمدة ستة أو سنتين لكن يجب أيضا أن تهتم الحكومة بزرع الثقة أولا بينها وبين الشعب فإذا وثق المواطنين بحكومتهم فسوف يبادرون بأعطاء الحكومة حقوقها وبالتراضى لكن التقديرات الجزافية ستكون سببا إضافيا لفقدان الثقة بين الحكومة والمواطنين ولم تتحقق أى أهداف للحكومة فى تحصيل المبالغ التى تريدها من هذه العملية كما يجب أن تبادر الحكومة بإصلاح العدادات التالفة وعلى نفقتها.

ويرى د.صلاح أن هذا الأمر يتطلب عملية مسح شامل لكافة المدن والقرى والبلدان حتى يتم التأكد من وصول المياه النقية وتغذية المناطق المحرومة منها وهذه مهمة الدولة الرئيسية فى كافة أنحاء مصر على شرط أن يصل دعم المياه لمن يستحقه.

ويرى د.صلاح أن زيادة سعر المياه سوف يخفف دعم المياه حيث تستطيع الدولة توفير مليار أو مليار ونصف المليار نتيجة زيادة أسعار المياه والتى تتحملها الدولة فى دعم هذه الخدمة ومن المعروف أن الحكومة تتجه نحو تخفيف الدعم على السلع والخدمات وذلك طبقا لاتفاقية الجات وهى خطوة لإلغاء الدعم لكن يجب أن تتجه الحكومة قبل تنفيذ هذه السياسة إلى الوصول بالأجور إلى مستوى يتناسب مع تخفيف الدعم ثم الغائه خاصة وأن ٤٠٪ من الشعب يعيشون تحت خط الفقر.

ويقول د.حمدى عبدالعظيم رئيس أكاديمية السادات يجب أن يتلازم نظام التسعير الجديد للمياه أويسبقه إصلاح شامل للعدادات التالفة وتوفير عدادات فردية لكل أسرة حتى يحافظ كل فرد على استهلاكه من المياه لكن اعتماد أى فواتير على عدادات جماعية فهو تقدير عشوائى ويظلم لئات كثيرة غير مستهلكة للمياه.

حتى لو كان تقدير الاستهلاك على حساب عدد الغرف والحجرات بالوحدة السكنية فمن غير المنطقى أن يكون استهلاك فرد فى وحدة يماثل استهلاك أسرة وبالتالى فإن العدادات الجماعية امر غير منطقى ولا يتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية وفى نفس الوقت لن يصل الدعم لمستحقيه فى توفير هذه الخدمة.

ولا ينكر د.حمدى وجود اسراف شديد فى إستهلاك المياه لكن المفروض أن تتحمل كل أسرة تبعات استهلاكها واسرافها من المياه وان يتوفر هذا الأمر إلا بتوفير عداد فردى لكل أسرة مثل عداد الكهرباء بشرط أن يصبح هذا العداد عهدة مثل عداد الكهرباء ويدفع له المواطن رسوما بسيطة وهذه المسألة تتطلب توفير عدادات جيدة وسليمة حتى لا يتحمل المواطن عبء صيانتها بصفة مستمرة وبالتالى يجب على هيئة مرفق المياه القيام بهذا الدور إذا كانت تدير تحصيل فواتير المياه بالسعر الجديد ودون أن تتسبب مشاكل للمواطنين.

عجز الموازنة

ويرى د.جمال حواش خبير بإدارة الأزمات أن المشكلة تتمثل فى أن قيمة سعر المياه تضاعفت ١٢٠٪ فى وقت تزداد فيه الأسعار مع عدم تناسبها مع مستويات الدخول وفى نفس الوقت كان من المفروض أن تتماشى الدولة مع سياسة الجات وأن

أحمد نظيف — محمد ابراهيم سليمان — محمد ابو العينين

محمد أبو العينين:

توفير عدادات سليمة ضرورى لتنفيذ التعريفة الجديدة

عاطف الأشمونى:

مياه الشرب تحولت الى وسيلة لجباية الأموال من محدودى الدخل

صلاح الجندى — حمدى عبد العظيم — محمد عبد الباقى

د.جمال حواش:

الحكومة تسعى إلى تعويض عجز الموازنة من جيوب الفقراء

د.محمد عبد الباقى:

رفع أسعار المياه فى المدن الجديدة يدفع السكان إلى الهجرة منها

الحكومة رفعت الأسعار وعدادات المياه «عطلانة»

مياه الشرب.. تدخل محطة التقديرات الجزافية

تحقيق: ناهد النيراوى

أن نسبة الفاقد من المياه تصل إلى ٣ ملايين متر مكعب وهذا الفاقد يرجع إلى تلف شبكات المياه وعدم صيانة الأدوات الصحية فى المنازل والأجهزة الحكومية التى لا تعرف معنى ترشيد استخدام المياه ويجب أن تبدأ الحكومة بترشيد استهلاك المياه فى أجهزتها قبل أن تطلب من المواطنين ذلك.

وطالب الأشمونى بإلغاء إيصالات تحصيل فواتير المياه عن شهرى سبتمبر واكتوبر وإعادة تقدير استهلاك المياه وفقا للتعريفة القديمة فى ١٢ قرشا للمتر المكعب بدلا من ٢٣ قرشا وأن بصفة مبدئية وطالب كذلك بوقف تطبيق التعريفة الجديدة للمياه لحين الانتهاء من إصلاح شبكات المياه وتركيب عداد مياه لكل شقة فى القاهرة حتى تكون التقديرات سليمة ولا يتم تحصيل الأموال من المواطنين بشكل عشوائى وقال إن واقعة الاعتداء على المحصلين يمكن أن تتكرر بشكل أوسع لو أصرت وزارة الإسكان على تنفيذ مخططها فى رفع أسعار المياه دون توفير الآليات والاطمئنانات الفنية الكفيلة بضمان عدالة التحصيل.

طرد السكان

ومن جانبه يؤكد محمد عبدالباقى رئيس مجلس الدراسات التخطيطية بهندسة عين شمس من انه المشير للدهشة فى مشكلة تحديد قيمة استهلاك المياه للوحدات السكنية ان تكلفة الاستهلاك فى المدن الجديدة أعلى بكثير من المدن الأخرى وهو ما يتعارض مع أهمية وجود عوامل جذب للسكان فى المدن الجديدة لزيادة معدلات الاستيطان البشرى بها ومن المثير ايضا للدهشة أن المبانى الحكومية هى أكثر المبانى التى تعانى من مشكلة عدم وجود صيانة للأدوات الصحية وهو الأمر الذى يؤدى إلى وجود فاقد كبير من المياه غير مستغلة اما بالنسبة للوحدات السكنية فأغلبها وإن لم يكن جميعها توجد بها عدادات مجمعة لها وهو الأمر الذى يؤدى إلى وجود ظلم فى تقدير استهلاك كل أسرة مما يؤدى إلى مشاحنات وقضايا بين السكان فى العمارة الواحدة ناهيك عن أن نسبة كبيرة من عدادات المياه للعمارات تالفة وهو الأمر الذى يؤدى إلى وجود تقديرات جزافية على السكان مما يتطلب ضرورة تركيب عدادات مياه جديدة لكافة مساكن القاهرة بحيث تتكفل الدولة بتركيب العدادات الرئيسية وعلى المواطنين تحمل تكلفة تركيب العدادات الفرعية لكل شقة حتى يمكن حساب تكلفة استهلاك المياه بشكل عادل وقبل ذلك – والكلام على لسان الدكتور عبدالباقى- يجب عمل صيانة دورية على الأدوات الصحية فى المبانى الحكومية والعامة والخدمية للحد من الفاقد من المياه خاصة ان شبكة المياه فى حاجة إلى إحلال وتجديد خصوصا وأن ترهل أحوال شبكة المياه أدى إلى اختلاط المياه الجوفية والصرف الصحى بمياه الشرب نتيجة تسريب مياه الصرف إلى مواسير المياه.

ويضيف عبدالباقى: أما النسبة للمدن الجديدة فمن الواجب تخفيض قيمة سعر المتر المكعب من المياه ليكون أقل من استهلاكه فى المدن الأخرى وذلك تشجيعا للسكان فى غزو الصحراء والتنمية العمرانية خارج الوادى وفيما يتعلق بالمناطق المحرومة من المياه فإنه يمكن مبدئيا كمرحلة أولى عمل حنفيات عمومية للمياه لخدمة المناطق المحرومة مع عمل نظام لبيع المياه لسكان تلك المناطق كمرحلة أولى يستتبعها مد شبكة المياه لتلك المناطق فى إطار مشروعات التطوير والارتقاء بالبيئة العمرانية.

ويرى د.محمد انه على الحكومة قبل التفكير فى تقليل الدعم المخصص للمياه أن تفكر فى إعادة استخدام وتدوير الصرف الصحى حيث إن إعادة استخدام مياه الصرف الصحى فى أعمال الرى قد يوفر الكثير من الاستثمارات التى تهدر الآن فى تغذية المراحيض بالمياه النقية حيث إن استخدام المياه النقية فى الحمامات يهدر حوالى ١٦ لتر مياه فى الحمام الواحد ولهذا يجب أن يعاد استخدام المياه لتغذية الحمامات بالمياه المعالجة.

لجنة الإسكان فى مجلس الشعب تطالب الحكومة بالتراجع وتتهم وزارة الإسكان بالاعتماد على العشوائية فى التحصيل

د.حمدى عبدالعظيم:

الاعتماد على التقدير العشوائى يهدد النظام الجديد بالفشل